

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المصطلحات

بسم الله الرحمن الرحيم
قوله علم محرز به عن الحلل في كلام العرب فان قيل الحلل في الكتاب ليس ظلما
 في الكلام لان المكتوب عبارة عن النقوش الدالة على الملفوظ وهي ليست مملوطة
 فكيف يصح قوله عن الحلل في كلام العرب **قلنا** بعد تسليم ما ذكرناهم قالوا ان
 التذلول نوع وجود وكفوق في ضمن الدالة عليه وهذا قالوا ان الاشياء وجودها
 في الاعيان ووجودها في الازمان ووجودها في العبارة ووجودها في الكتابة الدالة عليها
 وح يصر الكلام اعم من الملفوظ والمكتوب هذا على تقدير انتصاب لفظ او
 كتابة على حالته واطل على تقدير انتصابها على التبر عن نسبة الحلل الى كلام العرب
 فليس يلزم ان يكون المكتوب كلاما اذ معناه انه علم محرز به عن الحلل فيه من
 جهة كتابته او من جهة لفظه **قوله** او من حيث انتساب بعضها الى بعض قيل
 يرد عليه انه ينتقض بالحالات المغيرة عن اصلها بالابدال وكونه كما يقال
 وهو اصله اجوه وقال اصله قول وكوذلك فان فيه انتساب هذه الكلمات
 الى تلك اصالة وفرعية مع انه من الصرف بلا شبهة لانه لا يسمى مثل اشتقاقا
 فان قيل مراده انتساب الكلم المستعملة الى اخرى كذلك قلنا فينتقض
 بنحو امليت اصله املتت مع ان الاصل ايضا مستعمل وعليه قوله تعالى فيمملل الذي
 عليه الحق ويمكن ان يجاب بعد تسليم ان الاشتقاق بينها اصلا بالمراد بالاصالة

في الكلام لان المكتوب عبارة عن النقوش الدالة على الملفوظ وهي ليست مملوطة

فكيف يصح قوله عن الحلل في كلام العرب قلنا بعد تسليم ما ذكرناهم قالوا ان

وهذا هو العلم

بسم الله الرحمن الرحيم

والفرعية

وهو

والفرعية المذكورتين هو الاصل والفرعية لفظا ومعنى فوينه انهم قالوا
 الاشتقاق ان تجزئ بين اللفظين تناسبا في اللفظ والمعنى ويدل
 عليه كلام المفتاح حيث قال في مثله نحو ان يتبدل من مثل لفظ المتباين
 فتروء الى معنى اعم في لفظ التباين وتلك الاصل والفرعية غير موجودة
 في امليت واملتت فلا نقض به **قوله** فعلم الاشتقاق قال
 في حاشيته هذا علم على حد كما يدل عليه في حاشية الكتاب ابن ميم
 عن يصح نقل اللفظة ابن ميم عن علم الاشتقاق ابن ميم عن علم الصرف
 وقوله او ايل تحت المجاز وكأنه تنسب على ما هو عليه انه علم الاشتقاق
 والصرف ولا يخفى ان موضوعه ممتاز عن موضوع الصرف بالجسدية المقبولة
 في موضوعات العلوم وانه لا اعتبار في تمايز العلوم للافراد بالتدوين
 فتقول من قال الاشتقاق جزء من الصرف بلا شبهة بركة بل امر به
 ثم كلامه قال المص في صدر الكلام اعلم ان علم الصرف هو تتبع اعتبارات
 الواضع في وضعه من جهة المناسبات والاقبى ونفعه بالاعتبارات
 انه جنس او لا المعاني ثم قصد لجنس جنس منها مقبلا بازاء كل من ذلك
 طائفة طائفة من الحروف ثم قصد لتفريع الاجناس شيئا شيئا
 متصرفا في تلك الطوائف بالتقديم والتأخير والزيادة والنقصان مما هو
 كاللازم للتفريع وتكثير الاسلمة والتبديل لبعض تلك الحروف بغيره

2

في حاشية الكتاب ابن ميم عن علم الاشتقاق ابن ميم عن علم الصرف

الاصول في علم الصرف
الاصول في علم الصرف
الاصول في علم الصرف
الاصول في علم الصرف
الاصول في علم الصرف
الاصول في علم الصرف
الاصول في علم الصرف
الاصول في علم الصرف
الاصول في علم الصرف
الاصول في علم الصرف

بعارض ولا خفاء في اشتغال ما ذكره على الاشتقاق وقال في بيان النوع
الاول من النوعين معرفة الاعتبار الراجعة الى الحروف ومعرفة
الاعتبارات الراجعة الى الهيئات في الفصل الثاني الذي جعله في كيفية
الوصول الى علم الصرف ثم اذا اقتضت في التحسين على ما احتمله حروف كل
طائفة ما ينظم لخصوص سمي الاشتقاق الصغير وان تجاوزت الى ما احتمله
من معنى اعم من ذلك كيف ما انتظمت يسمى الاشتقاق الكبير وبالجملة
فكلامه في قسم الصرف بحث ينهم كل من ينظره انه جعل الاشتقاق
جزءا من الصرف وما ذكر في خاتمة الكتاب اين ميم عن علم الاشتقاق
اين ميم عن علم الصرف وفي صدر مباحث المجاز على الاشتقاق والصرف
فلا يعادل ما ذكرنا من التصريحات كيف وان جزءا من علم اذا افرز عنه
لغرض بطلق عليه لفظ العلم على حد كعلم الزايف من علم الفقه
ومنه قوله في صدر الكتاب ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحسد
والاستدلال مع ان اسم المجموع المركب من مباحث الصور او الصدقات
هو علم الاستدلال عند فظهر منه ان اطلاق علم على جزء علم ليس
بغير بدني كلامه وكوزان يكون ذكر الجزء مع ذكر الكل كحال الاله تمام
في بعد ميم عن علم الاشتقاق البتة فلم يكتب بذكر الصرف حتى لا يتوهم
البعد عن الكل باعتبار البعد عن بعض الاجزاء مع انه بطلق الصرف

في علم الصرف
في علم الصرف
في علم الصرف
في علم الصرف
في علم الصرف
في علم الصرف
في علم الصرف
في علم الصرف
في علم الصرف
في علم الصرف

على هذا الجزء وحدت وقس على ذلك قول ائمة علمي الاشتقاق والصرف
وايضا لما كان مدني كثير من الناس ان الاشتقاق علم براسه لم يعد
ان سوق كلامه في بعض المواضع على هذا المذهب لغرض اعماق ما قرره
في صدر الكتاب ونظيره انه عد في اواخر البيان مثل انبت الربيع تارة من
المجاز العقلي على رأي الصحاب واخرى من الاستقارة بالكناية على رأيهم
قوله وزعم ان علم الاستدلال جزء من علم البلاغة قال في حاشيته
اشار بقوله زعم ان فيه ضعفا لان علم الاستدلال ليس مختصا بلغة العرب
وليس ايضا مدونا لمعرفتها فعدت من العلوم العربية لا يخ عن تقسيف اورد
عليه ان مقتضى هذا الكلام ان لا يعد التواريخ بل علم العروض
وكذا علم القافية وعلم قرض الشعر والانشاء من علم العربية واجيب بان
الاختصاص بالاحساب والانساب الماضية مشهور بين الكابريلوب وكذا الافتخار
بالاشعار والبلاغة ولهذا علم التواريخ المعصوم منه معرفة مغاير السلف
وعلم العروض والقافية وكوسما من العربية بل قيل ان واضع علم العروض
والقافية ظلل استناد سيبويه في لسان العرب لموقفه وزان شعاريهم وقواهم
فيسفي ان يعتبر سلب هذا المعنى فيما سبق بان يقال ان علم الاستدلال ليس له
اختصاص باليوب بوجه من الوجوه فلا وجه بعد المص علم الاستدلال منها وكوسم
انه من العربية لكن لا وجه بعد من علم البلاغة لانها من المعاني والبيان وموضوعها

في علم الصرف
في علم الصرف
في علم الصرف
في علم الصرف
في علم الصرف
في علم الصرف
في علم الصرف
في علم الصرف
في علم الصرف
في علم الصرف

التركيب الثامنة الخبيرة والطبية كما سياتي تفصيلا وهذا الموضوع لا يكون
 لعلم الاستدلال لان باب التخرید ما حث عن المفردات التي ليست بحملة كالكليات
 والموفات وباب الاستدلال باحث عن المركبات الثامنة كالنضابا والقياس
 المركب منها هي ان يكون موضوع علم الاستدلال الالفاظ المستعملة مطلقا
 مفردة او مركبة والعلم الباحث عن العام لا يجوز ان يكون جزءا من الباحث
 عن الخاص كما ان علم الحيوان لا يجوز ان يكون جزءا من علم الانسان لا يستعمل
 كل منها بموضوعها **قوله** ولما رأى لبعض الجهال مطاعين في القرآن جمع طوى ^{طعن}
 على خلاف القياس **قوله** وحث كان اللام في القسم الثالث للعهد قيل الظ
 ان العامل فيه ما ينهم من قوله فتولة من الكتاب وما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله
 ولا مع لا داخل الفاء في عامله وقال ان حيث لكونه متضمنا لمعنى اللام التقليلية
 يجوز دخول الفاء في متعلقها المتأخر لكون المتقدم في معنى الشرط والسبب
 للتأخر كما قيل في سلق لا يبلان فريش بقوله فليبعد **قوله** واما حال مؤكدة ^{جامع}
 من المبتداء عن من يجوز قال في حاشيته جواز الحال من المبتداء وجعلوا
 العامل فيها انتساب الخبر الى المبتداء فانه معنى فعلى قابل للتقدير ان قصد هناك
 الى تقييد الجوز ابن مالك ومن تبعه ولم يجوز غيرهم لان فيه لزوم اختلاف
 عامل الحال وصاحبها لان عامل صاحبها الابتداء كما هو المشهور وعامل الحال
 الانتساب المذكور وفيه بحث **قوله** اما اول فلان الحال المؤكدة لا تقدم على اربهم

طعن

جامع

على

على جزئي الجملة ولا على احدهما لضعفها في العمل قال نجم الاثمة الرضى في تعيين
 عاملها والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وموان العامل معنى الجملة
 وذلك لان الجملة وان كان جزءا جامدا من مجموع المحصا فلا شك انه يحصل من
 اسناد واحد جزئيا الى الاخر معنى من معاني الفعل الا يرى ان معنى ان اردنا
 كما بين زيدا فعلم هذا الاستدلال المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما لضعفها
 في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيها وقال في اول هذا البحث العامل المعنوي
 اذا كان غير ظرف فلا خفاء في انه لا تقدم الحال عليه ومن جعل العامل المعنوي
 في الحال المؤكدة معنى الجملة الذي هو معنى فعلى كما سبق فسر العامل المعنوي فيها
 على وجه يتناول اياها واما جميعا في قوله تعالى والارض جميعا قبضة المضروب على الحالية
 اى والارض مجتمعة قبضته والعامل فيه قبضته لانها بمعنى مقبوضة واسم المفعول
 فعل عمل الفعل وان تقدم المفعول فظهر ان جميعا ليس من المؤكدة التي تقدمت
 على احد الجزئين معمولا بمعنى الجملة كما توهم **قوله** واما ثانيا فلانه قال هو وغيره ^{كشاد}
 اللب واللباب اذا جاءت المؤكدة بعد الاسمية يجب ان يكون جزءا مؤقدا والجزء
 الثاني الذي هو متعلق الطرف بها اما حاصل او حصل فلا يكون معرفة
 واما ثانيا فلان خبر الاسمية ان وقع قابلا لان يكون عاملا في المؤكدة تعيين
 اجماعا عاملها وصاحبها واما الخلاف في الاسمية التي لا جامدان كما هو
 المفهوم من الكتب المعتمدة فصاحبها ضمير حصل او حاصل بها عند ابن مالك ايضا

اور دكله ان اعترافه ان
 وان وقوع الحال المؤكدة معمولا
 مثل من الجملة الاسمية
 منع كما هو المفهوم من كتبهم

المؤكدة لا يجب الا بعد الاسمية والظاها
 كالمعنى في شرح اللب قال منهم من قال
 في الاسمية وجب ان يكون جزءا جامدا
 في المؤكدة لا يجب الا بعد الاسمية والظاها
 في الاسمية وجب ان يكون جزءا جامدا
 في المؤكدة لا يجب الا بعد الاسمية والظاها

والاطناب مما يفيد التكت المعنوية واعلم ان لا تغفل اللفظانية
 الى تكثيره الذي سفرع عليه الاطناب المتساوي للاعراض وغيره ولما جعل
 تكثير الالفاظ من المحسنات المعنوية لم يبق حاجة الى جعل الاعراض على
 حدتها فما من المعنوي الا ان يقال جعله قسما على حد نظر الى انه واقع في
 انشاء الكلام للفوائد المذكورة لا يكون قسما من تكثير الالفاظ **قوله**
 ويسمى تخنيس فظ لتساويها في صورة الخط والذي يطعمني وسقيني واذا
 وضت فهو شقيني وقوله عليه السلام عليكم بالاجار فانهم اسد
 جبا واقل خبا وكفعلهم غرك غرك وصار قصار ذلك فاحش فاحش
 فعلك فملك هدى بهذا **قوله** او بخنيس لاحق مثل ميتينون لينون
 ولما كان الاختلاف بينهما حرف للاح التقارب مثل سعيد بعيد بالهيشه
 دون الصورة كقولك البرد مع البرد جعل اللاحق من اللاحق لامن الناقص
 كما ذهب اليه سعد الملة ثم قال دنا بنا الى هذا المذهب ونظير المزدوج
 من الناقص في العافية من كل ساجي الطرف اجد اعيد ومهتف الكشمين
 احوي واحور ومثل المزييل فيها قول اني افق البستي . لا تحتب
 باني يشبي من على الاشعار عار . فلي طبع كسلسال معين من دري
 الاجار جار **قوله** بل ما استجاسين او ملحين بهما مثل المتجاسين
 قوله دعاني من بلا مكا سفاها . فداعي الشوق فلكم ادعاني ومثال

لا يكونه هاتين

ذلك

الملحقين بالتجاسين كقوله . ضرايب ابدعتها في السماع .
 فلسا نرى لك فيها ضريبا . الضرايب والضرب راجعان الى
 اصل واحد في الاشتقاق وكقوله . لقد كان الثريا مكانه نرا . صيها .
 الآن شواه في الثري . فانه واوى من الثروة بمعنى كثير الاموال والثري
 بمعنى الثراب يابي **قوله** ولو بدله بالسمع وشبهه بالتقنية كان انساب
 اراد بالاسجاع الالفاظ المتواطاة عليها في اواخر الفقر ومي التي يقال لها
 الفواصل وليذا ذكره لفظ الجمع يعني ان القوافي هي الالفاظ المتوافقة
 في اواخر ابيات والتقنية توافقها وكذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة
 في اواخر الفقر والسمع بمعنى المصدر توافقها وما ذكر من الصحاح من ان الجمع
 هو الكلام المعنى اي الكلام المنثور الذي جعل اسما ما يوجد في اواخر قسمين
 او اكثر كلمات سبق حروف اواخرها كالقوافي التي يكون في آخر الابيات
 من النظم مثل اطلاقهم العافية على البيت او التقصيد تسمية لكل اسم
 الجزء **قوله** وفي الاصطلاح هو ان يكون جميع ما في احدى القويتين
 من الالفاظ آه ذكر ابن الاثير ان من شرط التصحيح ان يكون كل لفظ
 من الالفاظ الفصل الفصل الاول متساوية لما يقابلها من الفصل الثاني
 في الوزن والقافية فقوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي عليم
 تكون قريبا من التصحيح لا كما يناسه لان كلمة في قد تكررت في القومين

فا صبح

الابيات

المعنى

على

وهو

تولى المتوقف على تصور اطرافها فيه اشارة الى ان
العرض الاصيل من التحلة معرفة خواص القضايا كما
يقضيه قول مقام الاستدلال وكون موضوعه
التركيبة التامة وان ذكرها الجرد
لكونه من مباديها



الفوق بين اجملة الواسعة صفة
واجملة الواحدة صفة

الربوبية بموضوعة عند المص
وكونها مجازيا بمعنى التشبيه

الفوق بين اجملة والكلام
والاعراض على اجملة

الاجزاء في اعراض المعاني

في ان اسما العلوم يطلق على معانيه

كلمة مجردة ولوله

استعمال تركب بمعنى تطلق

ان لا ولا تقتضيه من النفي
يعمل في الظروف

لعلب لغوي

عطف الشرطية على غير ما عكس

سبب كون اجملة الواحدة
جملة جبرية

ما يتعلق بالتبني

عطف المعرفة
لصحة المعنى

ما يتعلق بالمجاز المنفوخ عن الكناية

الاستيفان في المصدر بالواو

